# دور المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في المصارف للحد من التأثير السلبي لجائحة COVID-19

**ثابت حسان ثابت[1] وهاشم محمد خير صافي[2]**

[1]قسم هندسة الحاسوب والمعلوماتية، كلية هندسة الإلكترونيات، جامعة نينوى، الموصل، العراق
[2]قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة جيهان- اربيل، كردستان، العراق

## المستخلص

لقد أثر انتشار جائحة COVID-19 في بداية عام 2020 بشكل كبير على سياسات الائتمان والتمويل المصرفي، مما دفع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى إصدار وثيقة تدعم تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في ضوء حالة عدم اليقين الحالية الناتجة من هذه الجائحة، ويتطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) تطبيق الأحكام ويطلب ويسمح للوحدات الاقتصادية بتعديل نهجها لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة في ظروف مختلفة وقد لا يكون هناك عدد من الافتراضات والروابط المتأصلة في الطريقة التي يتم بها تنفيذ قوائم خسائر الائتمان حتى الأن في البيئة الحالية، وتهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في المصارف أثناء أزمة جائحة COVID-19 من خلال دراسة تأثير الأزمة المالية الناتجة عن تفشي الجائحة في العالم على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القطاع المصرفي، ولقد توصل الباحثان الى العديد من الاستنتاجات كان أهمها أنه على الرغم من أن الظروف الحالية صعبة وتخلق مستويات عالية من عدم اليقين في ظل جائحة COVID-19، ولكن إذا كانت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مبنية على معلومات معقولة وداعمة ولم يتم تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) آلياً فيمكن تقديم معلومات مفيدة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة، وواقعياً في البيئة الحالية يمكن أن يوفر المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) والإفصاحات المرتبطة به الشفافية المطلوبة بشدة لمستخدمي البيانات المالية.

**الكلمات المفتاحية:** المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)، معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، الخسائر الائتمانية المتوقعة، جائحة COVID-19، القطاع المصرفي.

## 1. المقدمة

إن أزمة جائحة COVID-19 والازمات المالية السابقة أظهرت مدى مواكبة المنظمات الدولية ذات الصلة بالمحاسبة للمجتمع بشكل عام ولتطبيقات المحاسبة بشكل خاص، وكانت ومازالت أحد أهم المصادر الإرشادية للتطبيقات الأفضل في سوق العمل.
لقد أفرزت الأزمات المالية السابقة وأزمة جائحة COVID-19 الحالية العديد من المتغيرات والتي كان لابد من تناولها من قبل المعايير المحاسبية بوصفها الدليل الإسترشادي لمهنة المحاسبة، فحدثت العديد من التغيرات الجوهرية للمعايير المحاسبية الصادرة من المنظمات الدولية ذات الصلة.

إن أحد أهم أسباب تقديم المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) على الرغم من وجود معيار المحاسبة الدولي رقم (39) هو الأزمة المالية العالمية وتأخر الاعتراف بخسائر الائتمان حيث قلل المعيار الحديث من تعقيد فئات التصنيف ومتطلبات القياس وجعل نموذج التصنيف والقياس متوافقاً مع نموذج واحد للهبوط والانخفاض، وحسّن من قابلية المقارنة وسهّل الفهم لقراء التقارير المالية.

### 1.1 أهداف الدراسة

إن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

- التحقيق في تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في المصارف أثناء أزمة

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية
المجلد 7، العدد 2 (2023).
أُستلم البحث في 2 كانون الأول 2022؛ قُبل في 23 شباط2023
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 10 تموز 2023
البريد الإلكتروني للمؤلف :thabit.thabit@uoninevah.edu.iq
حقوق الطبع والنشر © 2023 ثابت حسان ثابت وهاشم محمد خير صافي. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

جائحة COVID-19.

- دراسة تأثير الأزمة المالية الناتجة عن أزمة جائحة COVID-19 المستجد في العالم على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف.

### 1.2 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:
"هل أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) قادر على استيعاب الأزمات المالية الحالية والمتمثلة بالإغلاق الدولي نتيجة تفشي جائحة COVID-19 والأزمات المالية المستقبلية؟"

### 1.3 أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تتمثل بأهمية المصارف بوصفها أحد أهم مصادر التمويل للمشاريع بكافة أحجامها وتأثر تلك المصارف بتعسر المشاريع في سداد قروضهم وكيفية تحديد الخسائر الائتمانية خلال فترات الأزمات المالية.

### 1.4 فرضية الدراسة

تكمن الفرضية الرئيسية للدراسة الحالية في "إن المعيار الدولي للإبلاغ المالي استطاع أن يقدم أفضل الإرشادات للمصارف في تقدير الخسائر المالية المتوقعة".

### 1.5 خطة الدراسة:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)
- المبحث الثاني: الآثار السلبية لجائحة COVID-19 على سياسات الائتمان والتمويل المصرفي.
- المبحث الثالث: دور المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف.

## 2. الإطار المفاهيمي للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

### 2.1 الخلفية التاريخية للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

إن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) هو معيار دولي نشره مجلس معايير المحاسبة الدولية، يتناول محاسبة الأدوات المالية، وهو يحتوي على ثلاثة موضوعات رئيسية هي تصنيف وقياس الأدوات المالية وانخفاض قيمة الأصول المالية ومحاسبة التحوط، دخل المعيار حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني لعام 2018 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (Xu, 2016)، (Al-Nasrawi & Thabit, 2020).
بدأ المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية، حيث نشرت المجالس ورقة مناقشة مشتركة في أذار 2008 تقترح هدفاً نهائياً للإبلاغ عن جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة، مع الإبلاغ عن جميع التغييرات في القيمة العادلة في صافي الدخل وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية أو الربح والخسارة وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك نتيجة للأزمة المالية لعام 2008 (Thabit & Al-Nasrawi, 2016)، (Al-Delawi, 2015) كما قرر المجلسان مراجعة معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للأدوات المالية لمعالجة أوجه القصور التي يُعتقد أنها ساهمت في حجم الأزمة (PwC, 2017a).
اختلف المجلسان حول العديد من القضايا المهمة واتخذت أيضاً مناهج مختلفة لتطوير معيار الأدوات المالية الجديد (Reback, 2011)، حاول مجلس معايير المحاسبة المالية تطوير معيار شامل من شأنه أن يعالج التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط في نفس الوقت وأصدر مسودة عرض لمعيار يتناول جميع المكونات الثلاثة في عام 2010 وفي المقابل حاول المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تطوير المعيار الجديد على مراحل وأطلق كل مكون من مكونات المعيار الجديد بشكل منفصل في عام 2009، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول من المعايير الدولية للإبلاغ المالي الذي يغطي تصنيف وقياس الأصول المالية (Ait-Sahalia, 2012)، (Al-Delawi, 2019a) وكان القصد من ذلك أن يحل محل أقسام تصنيف الأصول وقياسها في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وفي عام 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية جزءاً آخر من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) والذي يغطي بشكل أساسي تصنيف وقياس المطلوبات المالية وأيضاً تناول جوانب تطبيق خيار القيمة العادلة والمشتقات المدمجة المتشعبة (Rådström & Eriksson, 2019)، (Al-Delawi, 2019b) وأخيراً تم إصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في 24 من شهر تموز عام 2014 (Gornjak, 2017)، والشكل (1) يوضح خطوات إصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9).

شكل 1. خطوات إصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9).

### 2.2 أهداف المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

يهدف هذا المعيار الى تحقيق الآتي (PwC, 2017b):

- وضع مبادئ الإبلاغ المالي عن الأصول والالتزامات المالية وعرض معلومات مفيدة للمستخدمين من أجل تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.
- التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.
- احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية.

### 2.3 نطاق تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

يجب أن يتم تطبيق هذا المعيار من قبل جميع الوحدات الاقتصادية على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء (EY, 2014):

- الحصص في الوحدات الاقتصادية التابعة والزميلة والمشتركة والتي يتم التحاسب عنها وفق معايير أخرى.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (16).
- الأدوات المالية المصدرة من قبل الوحدة الاقتصادية والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية
- الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد تأمين
- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (15).

### 2.4 المحاور التي تناولها المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

تناول المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) المحاور الآتية (Gope, 2018):

#### 2.4.1 التصنيف والقياس

- تصنيف الموجودات المالية
- القياس اللاحق للأصول المالية
- تصنيف أدوات الدين

#### 2.4.2 انخفاض القيمة

#### 2.4.3 التحوط

### 2.5 التغييرات الجوهرية بين المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

يمكن تلخيص أهم التغيرات ما بين المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالآتي (Limani & Meta, 2017)، (Al-Delawi, 2020):

#### 2.5.1 التغييرات في النطاق

الأدوات المالية التي تقع في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) هي أيضاً في نطاق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)، ومع ذلك وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) يمكن للوحدة الاقتصادية تخصيص أدوات معينة تخضع لاستثناء الاستخدام الخاص بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) وبالتالي سيتم تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) على هذه الأدوات، كما تنطبق متطلبات انخفاض القيمة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) على جميع التزامات القروض وموجودات العقد في نطاق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (15) والإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن.

#### 2.5.2 التغييرات في التصنيف والقياس

- يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) قياس وتصنيف فئات الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والمدينين والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمتاحة للبيع، بينما يتم استبدالها في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) بفئات تعكس القياس وهي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- يؤسس المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) تصنيف الأصول المالية على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال الوحدة الاقتصادية لإدارة الأصل المالي، بينما يؤسس معيار المحاسبة الدولي رقم (39) التصنيف على تعريفات محددة لكل فئة، وبشكل عام تعتبر متطلبات تصنيف الأصول المالية للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) مبنية على مبادئ أكثر ملائمة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) لا يتم فصل المشتقات المضمنة أو تقسيمها إذا كان العقد المضيف هو أصل ضمن نطاق المعيار، وبدلاً من ذلك يتم تقييم العقد الهجين بأكمله من أجل التصنيف والقياس مما يؤدي ذلك إلى إزالة تقييم التشعب المعقد لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لعقود الأصول المالية المضيفة.
- بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) فإن الأصول أو المطلوبات المالية المشتقة المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المسعرة والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق، يجب قياسها بالتكلفة، أما المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) فإنه يزيل استثناء التكلفة هذا للموجودات أو المطلوبات المالية المشتقة لذلك سيتم قياس جميع الالتزامات المشتقة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) باستثمارات معينة في حقوق الملكية في شركات خاصة لا يمكن تحديد القيمة العادلة لها بشكل موثوق ليتم قياسها بالتكلفة، بينما وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) فإنه يتم قياس جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.
- بالنسبة لبعض الالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالوحدة الاقتصادية في الدخل الشامل الآخر بينما يتم الاعتراف بالتغيرات المتبقية في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، وتشمل الاستثناءات من مبدأ الاعتراف هذا عندما تؤدي هذه المعالجة إلى حدوث عدم تطابق محاسبي أو توسيعه ولا تنطبق أيضاً على التزامات القروض أو عقود الضمان المالي المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، في مثل هذه الحالات يتطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) الاعتراف بجميع التغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.
- إعادة تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) مطلوب فقط عندما تغير الوحدة الاقتصادية أعمالها لإدارة الأصول المالية ويحظر عليها الالتزامات المالية وبالتالي من المتوقع أن تكون عمليات إعادة التصنيف متفاوتة بشكل نادر.

#### 2.5.3 التغييرات في انخفاض القيمة

- يطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) نموذجاً واحداً لانخفاض القيمة على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة بينما يحتوي معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على نماذج مختلفة لأدوات مالية مختلفة، ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عند التحقق المبدئي وفي كل فترة تقرير لاحقة حتى لو لم يتم تكبد الخسارة بعد، كما يتم أيضاً مراعاة التوقعات المعقولة والداعمة التي تؤثر على قابلية التحصيل عند تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9).
- تختلف متطلبات انخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)

اختلافاً كبيراً عن تلك المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ويوضح الجدول (1) أهم تلك الاختلافات.

جدول 1

الفروق الجوهرية لمتطلبات انخفاض القيمة ما بين المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

| المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) | معيار المحاسبة الدولي رقم (39) |
|---|---|
| يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في كل فترة تقرير حتى لو لم تقع أحداث خسارة فعلية. | يؤخر الاعتراف بخسائر الائتمان حتى يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة. |
| بالإضافة إلى الأحداث الماضية والظروف الحالية يتم أخذ المعلومات التطلعية المعقولة والداعمة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد لا داعي له في الاعتبار عند تحديد الانخفاض في القيمة. | فقط الأحداث الماضية والظروف الحالية تؤخذ في نظر الاعتبار عند تحديد مقدار الانخفاض في القيمة، أي لا يمكن النظر في تأثيرات أحداث خسارة الائتمان المستقبلية حتى عندما تكون متوقعة. |
| سيتم تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. | نماذج مختلفة لانخفاض القيمة لأدوات مالية مختلفة خاضعة لاختبار انخفاض القيمة، بما في ذلك استثمارات حقوق الملكية المصنفة بأنها متاحة للبيع. |

## 3. الآثار السلبية لجائحة COVID-19 على سياسات الائتمان والتمويل المصرفي

من أجل الحد من انتشار جائحة COVID-19 المستحدثة، فلقد سنّت الحكومات استراتيجيات للتخفيف من التلامس على أساس التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الوطني وإغلاق الوحدات الاقتصادية غير الاساسية وإيقاف الأنشطة غير الضرورية (Raewf et al., 2021)، وشكلت هذه الاستراتيجيات صدمة كبيرة لقطاع الوحدات الاقتصادية والتي كان عليها الإسراع للحصول على سيولة لتغطية تكاليفها التشغيلية نتيجة نقص الإيرادات، ولذلك لعب القطاع المالي والمصارف دوراً رئيسياً في التقليل من أضرار الصدمات من خلال توفير التمويل الضروري (Acharya & Steffen, 2020)، وفي ظل هذه الظروف غير المسبوقة سنّت المصارف المركزية مجموعة واسعة من التدخلات السياسية تهدف إلى الحد من التشديد الحاد للأوضاع المالية على المدى القصير ودعم تدفق الائتمان إلى الوحدات الاقتصادية إما عن طريق التدخل المباشر لأسواق الائتمان أو عن طريق تخفيف قيود المصارف على استخدام رؤوس الأموال الوقائية (Demirguc-Kunt, 2020).

كما أن مؤسسات الائتمان يجب ان تلعب دوراً مهم في مواجهة التقلبات الدورية لدعم القطاع بشكل فعلي، فإن لهذه الإجراءات أيضاً سلسلة من الآثار على مرونة القطاع المصرفي في المستقبل، إذ عندما يستنفد المقرضون مخازنهم المؤقتة الحالية فقد يواجهون أيضاً تدهوراً في جودة الأصول مما يهدد استقرار الأنظمة، ومع توقع استمرار الأزمة حتى بعد رفع حالات الإغلاق وبدء الاقتصادات في إعادة فتح أبوابها فإن التأثير الصافي لهذه الإجراءات السياسية على القطاع المصرفي غير معروف إلى حد كبير (Baker et al., 2020).

إن المرحلة الأولى من الأزمة اتسمت بنقص السيولة الذي تفاقم بسبب التقلبات في أسواق الأوراق المالية والصرف الأجنبي، كما شهدت المصارف التي لديها احتياطيات سيولة منخفضة انخفاضا أكبر من المعتاد في الأسعار، مما كشف عن زيادة في علاوة السيولة بين المصارف، بالإضافة إلى ذلك أدت الصدمة المزدوجة الناتجة عن حرب الأسعار بين روسيا والمملكة العربية السعودية إلى تفاقم انخفاض أسعار أسهم المصارف ولا سيما بالنسبة للمقرضين الذين لديهم تعرض كبير لقطاع النفط (Drehmann et al., 2020).

### 3.1 علاوة مخاطر المصارف خلال الأزمة:

بحلول منتصف شباط لعام 2020 بدأ أداء المصارف والوحدات الاقتصادية غير المصرفية في التدهور نتيجة للوباء مع مسارات هبوطيه تتبع بعضها البعض عن كثب، وبحلول أواخر آذار انخفضت أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية والمصارف إلى أقل من 70% و 60% من مستوياتها الأولية لهذا العام، بعد ذلك بدأت الوحدات الاقتصادية غير المصرفية في تحسين أدائها في ارتفاع مطرد حيث وصلت إلى ما يقرب من 90% من مستويات السنة الأولى بحلول بداية أيار، ومع ذلك فإن هذا الانتعاش لم يحدث في المصارف التي ظلت عائدات أسهمها أقل بنسبة 70% من مستويات السنة السابقة، وتشير علاوة المخاطر المصرفية هذه إلى أن الأسواق تتوقع أن تمتص البنوك جزءاً من خسائر قطاع الوحدات الاقتصادية (Wu & Olson, 2020).

مع اندلاع الأزمة كان أداء المصارف ضعيفاً ليس فقط بالنسبة للسوق ولكن أيضاً بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى، وبينما شهدت المصارف والوحدات الاقتصادية المالية غير المصرفية انخفاضاً مماثلاً في عوائدها بنهاية شهر آذار، كان أداء المصارف في الشهر التالي دون أداء الوحدات الاقتصادية المالية غير المصرفية الأخرى، ويؤكد هذا الدليل كذلك أن الانخفاض في أسعار الأسهم ليس متأصلاً في جميع الوحدات الاقتصادية المالية ولكنه مقصور على المصارف حيث يبدو أن المستثمرين يسعون إلى تقدير الضغوط الزائدة التي يعاني منها القطاع المصرفي (Wu & Olson, 2020).

يبدو أن سعر مخاطر المصرف في السوق يختلف باختلاف خصائص المصرف، على الرغم من أن أداء المصارف في المتوسط كان أقل من أداء السوق والوحدات الاقتصادية المالية غير المصرفية الأخرى، إلا أن أداء المصارف الخاصة كان أفضل من أداء المصارف العامة وبالمثل أظهرت المصارف التي لديها حيازات نقدية أكبر قبل عام من الوباء أداء متفوق مقارنة بالمصارف الأقل سيولة، كما يبدو أن التعرض المسبق لصناعة النفط قد فرض عبئاً إضافياً على المصارف، وشهدت المصارف ذات الانكشاف الأكبر لقطاع النفط عوائد أقل بعد الأزمة مقارنة بالمصارف الأقل تعرضاً، ومن المثير للدهشة إلى حد ما أن عائدات المصارف الأصغر تفوقت على عوائد المصارف الأكبر بعد الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم في أواخر آذار فيما يتعلق برأس المال (Wu & Olson, 2020).

### 3.2 التأثيرات قصيرة المدى على مؤشرات أداء المصرف:

انخفض الطلب على الائتمان قصير الأجل للقطاع السكني بشكل كبير في حين ارتفع طلب الوحدات الاقتصادية غير المالية، وأدى الوباء إلى عيش الناس في عزلة مما جعل الاستهلاك يتباطأ وتراجعت قروض بطاقات الائتمان بشكل ملحوظ وكان من الصعب استئناف قروض الأعمال الشخصية لأن أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر يعودون إلى العمل ويواجهون السداد المبكر لتجنب مصاريف الفوائد غير الضرورية، أما بالنسبة للشركات غير المالية فقد ارتفع الاعتماد الخاص بسبب الوباء والائتمان الممنوح للوقاية من الجائحة وأدى الوباء إلى ضغوط تمويلية لبعض الوحدات الاقتصادية وزادت الوحدات الاقتصادية التي لديها ائتمان من عمليات السحب (Wu & Olson, 2020)، (Al-Delawi et al., 2023).

### 3.3 تأثير طويل الأمد على الصناعة المصرفية:

على المدى المتوسط يعتمد التأثير على الصناعة المصرفية على التطور المستقبلي للوباء، وتحت تأثير معنويات السوق شهدت الأسواق المالية العالمية تقلبات حادة، حيث يواجه القطاع المصرفي صدمات مزدوجة من الاقتصاد المادي والأسواق المالية، كما أن الوباء بحد ذاته شديد العدوى والاختلافات في استراتيجيات ومستويات الوقاية والسيطرة تزيد من مخاطر التقاطع الدولي والانتقال المتبادل، ولذلك أطلقت المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية في مختلف البلدان والمناطق حول العالم سياسات مختلفة لتشجيع ودعم القطاع المصرفي لدعم الوحدات الاقتصادية والأفراد بنشاط ( Wu & Olson, 2020).

### 3.4 المخاطر النظامية في الصناعة المصرفية:

تمثل قروض الوحدات الاقتصادية نسبة كبيرة من القروض المصرفية ويعتمد التأثير المحدد على المنطقة وهيكل ائتمان المصارف والتدفقات النقدية للمؤسسات، فمن منظور الصناعة كلما ارتفعت نسبة ائتمان المتأثرة بالوباء زادت المخاطر التي تواجهها المصارف وتمثل خدمات النقل والتخزين والخدمات البريدية نسبة عالية نسبياً من الائتمان في المصارف المملوكة للدولة بينما تشكل صناعات الجملة والتجزئة والتصنيع نسبة كبيرة نسبياً من قروض المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، علاوة على ذلك تخدم المصارف التجارية الريفية في المقام الأول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهذه الوحدات الاقتصادية لديها قدرة ضعيفة على مقاومة المخاطر أثناء الوباء لذلك تواجه الصناعة المصرفية مخاطر نظامية متزايدة تنتشر من الاقتصاد الكبير (Wu & Olson, 2020).

## 4. دور المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف

### 4.1 المفاهيم الرئيسية للخسائر الائتمانية وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9):

لقد فسر المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) عدداً من المفاهيم الرئيسية التي تتناول عدد من أنواع الخسائر الائتمانية للمصارف، وهذه المفاهيم هي (IFRS, 2020):

- خسائر الائتمان: يعرف المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) خسائر الائتمان على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لوحدة اقتصادية والتدفقات النقدية التي يتوقع الحصول عليها بالفعل ويتم خصم هذا الفرق بسعر الفائدة الفعلي الأصلي أو معدل الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان للموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشاؤها منخفضة القيمة الائتمانية.
- خسائر الائتمان متوقعة لمدة 12 شهر: وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة يتم حسابها بضرب احتمال حدوث تعثر على الأداة في الاثني عشر شهر القادمة في إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة (مدى الحياة) التي قد تنجم عن هذا التخلف عن السداد، فهي ليست حالات العجز النقدي المتوقعة خلال الـ 12 شهر القادمة فقط، كما أنها ليست خسائر ائتمانية على الأدوات المالية التي من المتوقع أن تتعثر فعلياً في الاثني عشر شهرا القادمة.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة: إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة هي النقص المتوقع في التدفقات النقدية التعاقدية، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية التخلف عن السداد في أي وقت خلال عمر الأداة المالية، ويميز المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) بين الأدوات المالية التي لم تتدهور بشكل كبير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي وتلك التي لديها تدهور كبير، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر للفئة الأولى من هاتين الفئتين ويتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة للفئة الثانية، كما يتم تحديد قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال التقدير المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- ينتقل الأصل من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة عندما يكون هناك تدهور كبير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ومن ثم فإن الحد بين الخسائر على مدى 12 شهر وخسائر مدى الحياة يعتمد على التغيير في مخاطر الائتمان وليس المستوى المطلق للمخاطر في تاريخ التقرير، وأخيراً من الممكن للأداة التي تم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمرها أن تعود إلى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر إذا تحسنت مخاطر الائتمان للأداة لاحقاً بحيث لا يتم الوفاء بمتطلبات الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة.

### 4.2 المنهج العام لانخفاض القيمة:

يعتمد المنهج العام للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) في الاعتراف بانخفاض القيمة على عملية من ثلاث مراحل تهدف إلى عكس التدهور في جودة الائتمان للأداة المالية (Acharya & Steffen, 2020):

- تغطي المرحلة الأولى الأدوات التي لم تتدهور بشكل كبير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي (حيث يتم تطبيق التبسيط الاختياري لمخاطر الائتمان المنخفضة) أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة.
- تغطي المرحلة الثانية الأدوات المالية التي تدهورت بشكل كبير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي (ما لم يتم تطبيق تبسيط مخاطر الائتمان المنخفضة وكان ذا صلة) ولكن ليس لديها دليل موضوعي على وقوع خسارة ائتمانية.
- تغطي المرحلة الثالثة الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير.

حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في المرحلة الأولى بينما يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة في المرحلتين الثانية والثالثة.

كما فسر المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) مفهوم التخلف عن السداد، حيث وضح المعيار أن التغيرات في مخاطر الائتمان يتم تقييمها بناء على التغيرات في مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أي لا يعتمد التقييم على مبلغ الخسائر المتوقعة، ومع ذلك لم يتم تعريف التخلف عن السداد بشكل صريح في المعيار وإنما تم ترك الخيار للمصارف بدلاً من ذلك للوصول إلى تعريفها الخاص مع تقديم إرشادات حول كيفية القيام بذلك، وينص المعيار على أنه عند تعريف التخلف عن السداد فإنه يجب على الوحدة الاقتصادية تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية عند الاقتضاء، ومع ذلك هناك افتراض قابل للدحض بأن التخلف عن السداد لا يحدث بعد 90 يوماً من تاريخ استحقاق الأصل المالي ما لم يكن لدى الوحدة الاقتصادية معلومات معقولة وداعمة لإثبات أن معيار التخلف عن السداد أكثر ملاءمة (Borio, 2020).

### 4.3 التقييم الفردي أو الجماعي لانخفاض القيمة:

اعتماداً على طبيعة الأداة المالية والمعلومات المتاحة حول مخاطر الائتمان الخاصة بها، قد لا يكون من الممكن تحديد التغيرات الهامة في مخاطر الائتمان على مستوى الأداة الفردية قبل أن تصبح الأداة المالية متأخرة السداد، لذلك قد يكون من الضروري تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس جماعي أو على أساس المحفظة، هذا مهم بشكل خاص للوحدات الاقتصادية المالية التي لديها عدد كبير من التعرضات الصغيرة نسبياً مثل قروض التجزئة، ففي الممارسة العملية لا يجوز للمقرض الحصول على معلومات ائتمانية تطلعيه حول كل زبون أو مراقبتها وفي مثل هذه الحالات يقوم المُقرض بتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان للمحافظ المناسبة أو مجموعات المحافظ أو أجزاء من محفظة الأدوات المالية ويجب أن تمتلك أي أدوات يتم تقييمها بشكل جماعي خصائص مخاطر الائتمان المشتركة لمنع الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان التي يتم حجبها من خلال تجميع الأدوات التي لها مخاطر مختلفة، وعندما يتم تقييم الأدوات بشكل جماعي فإن التجميع قد يحتاج إلى التغيير بمرور الوقت مع توفر معلومات جديدة (Acharya & Steffen, 2020).

## 5. الاستنتاجات:

وفقاً لما جاء به المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) والأدبيات ذات الصلة، توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات كما يلي:

- يحدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) إطار عمل لتحديد مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة والتي يجب الاعتراف بها ويتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على أداة مالية، ومع ذلك فإنه لا يضع خطوطاً واضحة أو منهج معين لتحديد متى يلزم التعرف على الخسائر مدى الحياة، كما أنه لم يضع الأساس الدقيق الذي يجب أن تحدد الوحدات الاقتصادية بناء عليه سيناريوهات التطلعات المستقبلية التي يجب مراعاتها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- يتطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) تطبيق الأحكام ويتطلب ويسمح للوحدات الاقتصادية بتعديل نهجها لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظروف مختلفة، وهناك عدد من الافتراضات والروابط التي تقوم عليها الطريقة التي تم بها تنفيذ الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى الآن والتي قد لا تبقى قائمة في البيئة الحالية ويجب ألا تستمر الوحدات الاقتصادية في تطبيق منهجية خسائر الائتمان المتوقعة الحالية بشكل آلي، أي لا ينبغي أن يؤدي تمديد فترة إجازة السداد لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية إلى اعتبار أن جميع تلك الأدوات قد عانت من زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.
- لتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان فإن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) يتطلب أن تقوم الوحدات الاقتصادية بتقييم التغيرات في مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ويجب أن يستند كل من تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة للوحدة الاقتصادية دون تكلفة أو جهد لا داعي له.
- يتعين على الوحدات الاقتصادية وضع تقديرات بناء على أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية، وعند تقييم الظروف المتوقعة ينبغي النظر في كل من تأثيرات جائحة COVID-19 وتدابير الدعم الحكومية الهامة التي يتم اتخاذها.
- من المحتمل أن يكون من الصعب في هذا الوقت دمج التأثيرات المحددة لجائحة COVID-19 وتدابير الدعم الحكومية على أساس معقول ومدعوم، ومع ذلك يجب أن تنعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية في سيناريوهات الاقتصاد الكلي التي تطبقها الوحدات الاقتصادية وحسب حجم الوحدة، وإذا تعذر انعكاس تأثيرات جائحة COVID-19 في النماذج فسيلزم النظر في تراكبات أو تعديلات ما بعد النموذج، إذ تخضع البيئة للتغيير السريع ويجب الاستمرار في مراقبة الحقائق والظروف المحدثة عند توفر معلومات جديدة.
- على الرغم من أن الظروف الحالية صعبة وتخلق مستويات عالية من عدم اليقين في ظل جائحة COVID-19، ولكن إذا كانت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مبنية على معلومات معقولة وداعمة ولم يتم تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) آلياً فيمكن تقديم معلومات مفيدة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفي الواقع في البيئة الحالية يمكن أن يوفر المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) والإفصاحات المرتبطة به الشفافية المطلوبة بشدة لمستخدمي البيانات المالية.

## المراجع


Acharya, V., & Steffen, S. (2020). The Risk of Being a Fallen Angel and the Corporate Dash for Cash in the Midst of COVID, The Review of Corporate Finance Studies, 9(3), 430-471.

Ait-Sahalia, Y., Andritzky, J., Jobst, A., Nowak, S., & Tamirisa, N. (2012). Market Response to Policy Initiatives during the Global Financial Crisis, Journal of International Economics, 87, 162-177.

Al-Delawi, A. (2015). Activating accounting information system in light of electronic trade in Iraq. Al-Anbar University Journal of Economic and Administration Sciences, 7(3), 431-462.

Al-Delawi, A. (2019a). Determinants of profitability in commercial banks: A field study in a sample of the Iraqi private commercial banks. International Journal of Innovation Creativity and Change, 6(2), 266-287.

Al-Delawi, A. (2019b). Role of ethics in Islamic thinking in the activation of accounting information quality. Utopía Y Praxis Latinoamericana, 24(6), 179-187.

Al-Delawi, A., & Ramo, W. (2020). The impact of accounting information system on performance management. Polish Journal of Management Studies, 21(2), 36-48.

Al-Delawi, A., Harjan, S., Raewf, M., Thabit, T., & Jameel, A. (2023). Independent Directors, Corporate Ownership and Cost of Debt: Do Politically Connected Independent Directors Matter? Evidence from China, International Journal of Management and Sustainability, 12(2), 84-104.

Al-Nasrawi, S., & Thabit, T. (2020). The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS/IFRS: Case of Iraq, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 6(1), 66-85.

Baker, S., Bloom, N., Davis, S., & Terry, S. (2020). COVID-Induced Economic Uncertainty, National Bureau of Economic Research. Stanford Institute for Economic Policy Research, Working Paper No. 20-014, 1-17.

Borio, C. (2020). The Prudential Response to the COVID-19 Crisis, Bank of International Settlements.

Demirguc-Kunt, A., Pedraza, A., & Ruiz-Ortega, C. (2020). Banking Sector Performance During the COVID-19 Crisis, Available online at www.ssrn.com.

Rådström, N., & Eriksson, N. (2019). The Implications of IFRS 9 – for Equity Analysts, M.Sc. Thesis in Accounting, Uppsala University, Sweden.

Raewf, M., Thabit, T., & Jasim, Y. (2021). The Relationship between the Elements of Marketing Mix and Consumer Behavior during Environmental Uncertainty: The Case of the COVID-19 Pandemic, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 50-55.

Thabit, T., & Al-Nasrawi, H. (2016). The Role of International Financial Reporting Standards in Reducing the Financial Risks, International Journal of Latest Engineering Research and Applications, 1(5), 73-82.

Wu, D., & Olson, D. (2020). Pandemic Risk Management in Operations and Finance: Modeling the Impact of COVID-19, Springer Nature Switzerland AG.

Xu, X., (2016). Estimating Lifetime Expected Credit Losses under IFRS 9, Available online at www.ssrn.com.

Drehmann, M., Farag, M., Tarashev, N., & Tsatsaronis, K. (2020). Buffering Covid-19 Losses: The Role of Prudential Policy. Bank of International Settlements.

EY. (2014). Hedge Accounting under IFRS 9, EYGM Limited.

Gope, A. (2018). Classification and Measurement of Financial Instruments: IFRS 9, International Journal of Creative Research Thoughts, 6(1), 2385-239.

Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement, International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6(1), 115–130.

IFRS. (2020). IFRS 9 and COVID-19: Accounting for Expected Credit Losses Applying IFRS 9 Financial Instruments in the Light of Current Uncertainty Resulting from the COVID-19 Pandemic, IFRS.

Limani, A., & Meta, A. (2017). IFRS 9 & Key Changes with IAS 39, The Kosovo Banker, 7, 12-16.

PwC. (2017a). IFRS 9 for Banks: Illustrative Disclosure, Global Accounting Consulting Services, PricewaterhouseCoopers, LLP.

PwC. (2017b). IFRS 9, Financial Instruments: Understanding the Basics, PricewaterhouseCoopers, LLP.